

Royaume du Maroc
Conseil National des Droits de l'Homme

Département Information et Communication

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

11 Avril 2012
11 أبريل 2012

القنيطرة

اعتداء على الزميل حسن آيت بلا

تعرض الزميل حسن آيت بلا الى اعتداء من طرف جهة مجهولة بعدما كان يقوم بزيارة الى الحي الجامعي بالقنيطرة، بتكليف من المجلس الوطني لحقوق الإنسان، من أجل رصد وقائع الأحداث التي عرفها الحي الجامعي، فبعد خروجه من الحي الجامعي بالقنيطرة، هوجم من طرف ثلاثة أشخاص طرحوه أرضا وسلبوا منه آلة تسجيل وآلة تصوير والأوراق التي دون فيها ملاحظات، ونقدم هنا بيان الأخ حسن آيت بلا الى الرأي العام:

«بتكليف من المجلس الوطني لحقوق الإنسان وبصفتي عضوا باللجنة الجهوية الرباط. القنيطرة، توجهت يوم الأربعاء 5 مارس 2012 الى الحي الجامعي بمنطقة الساكنية بالقنيطرة من أجل رصد ومراقبة اطوار الأحداث الأليمة التي عاشها الحي الجامعي، وبعد إطلاع باشا المدينة وبعض مسؤولي الامن بعين المكان، والذين سهلوا مأموريتي في أخذ صور لمخلفات الاشتباكات التي وقعت بين الطلبة وقوات الامن وكذا الاستماع للطلبات والطلبة وإفادات المسؤولين الامنيين والسلطات المحلية، وحيث استغرقت هذه المهمة الى حدود الساعة الثامنة والنصف ليلا، وبينما كنت أتأهب للانصراف أفاجا بمحاصرتي من طرف ثلاثة أشخاص بلباس مدني خلتهم في اول الامر لصوفا، خصوصا وان المكان كان مظلما، أمسك بي اثنان واضعين يدي خلف ظهري بينما شرع الثالث في تفتيش جيوبي، فأخذوا آلة تسجيل صغيرة وآلة تصوير واوراقي التي دونت فيها بعض المعطيات، وبعدها حصلوا على غنيمتهم أسقطوني أرضا ولاذوا بالفرار، بعدما أشبعوني كلاما نابيا. ومن خلال استنتاجاتي الأولية، فإن هؤلاء ليسوا طلبية، لأن سنهم يفوق الاربعين سنة، وليسوا لصوفا، كما خيل لي، لأنهم لم يسرقوا هاتفي المحمول وما كان في جيبي من نقود؛ فمن كان له مصلحة في طمس الحقائق التي عاينتها وسجلتها بنزاهة وتجرد؟»

ضحايا سنوات الرصاص يتظاهرون احتجاجا على الحكومة

إسماعيل روجي

مبدأ عدم الإفلات من العقاب والحكامة الأمنية وربط ممارسة السلطة والمسؤوليات بالمحاسبة في دستور ديمقراطي يفصل حقيقة بين السلطات ويجعلها مستقلة بعضها عن بعض. وطالب المانوزي الحكومة بمباشرة استكمال الإجراءات المسطرية لتفعيل قرار التصديق على الاتفاقية الدولية بشأن حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري وإرفاق هذه الإجراءات بالتصريح باعتراف الدولة المغربية باختصاص اللجنة الأمامية المعنية بالاختفاء القسري في تلقي وبحث بلاغات الأفراد أو في النيابة عن أفراد يخضعون لولايتها وفق المادة 31 من الاتفاقية المذكورة، ضمانا لحق الإنصاف أمام اللجنة الأمامية ومن أجل منح هذه المصادقة جميع الضمانات لتفعيلها داخليا.

وجدد المانوزي التعبير عن موقف المنتدى بخصوص ضرورة جعل سلطة التعيين والتتبع في المؤسسات العمومية في يد السلطة التنفيذية المنتخبة لتمكينها من وسائل تنفيذ سياساتها وضمائنا لتطبيق مبدأ إقران المسؤولية بالمحاسبة، مناشدا في الوقت ذاته الفرق البرلمانية الديمقراطية بالعمل على إدخال التصحيحات الضرورية على المشروع ذي الصلة المعروض عليهم.

قرر ضحايا سنوات الرصاص الخروج إلى الشارع يوم 15 أبريل الجاري، احتجاجا على عدم تضمين الحكومة تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، الخاصة بالتسوية الإدارية والإدماج الاجتماعي، في مشروع قانون المالية. وأكد مصطفى المانوزي، رئيس المنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف، أن قرار تنظيم المسيرة جاء بعد لقاء مع مسؤولي المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذين أكدوا أن الملف أصبح بيد القطاعات الحكومية.

وأضاف المانوزي، في تصريح أدلى به لـ«المساء»، أن المنتدى وجه طلبا إلى رئيس الحكومة بعد تعيينه من أجل تضمين تنفيذ التوصيات الخاصة بالإدماج الاجتماعي في مشروع قانون المالية، موضحا أن مطالب المنتدى لم تتم الاستجابة لها على اعتبار أن ملف ضحايا سنوات الرصاص ليس ذا أولوية بالنسبة إلى الحكومة.

وشدد المانوزي على أن ما يهم المنتدى، الذي يضم ضحايا سنوات الرصاص، هو استكمال تنفيذ وتفعيل ثم إجراء توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، وفق سياق عدم تكرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، مضيفا أن هذا الأمر لا يتأتى إلا بإعمال

شلوا حركة السير أمام البرلمان والسلطة لم تتدخل

تصريحات بنكيران حول التشغيل تخرج المعطلين إلى الشوارع



جانب من المسيرة التي نظمتها المعطلون صباح أمس أمام البرلمان

(الحمزاوي)

ويذكر أن هذه المجموعات سبق لها أن نُفذت اعتصاماً داخل مقر حزب الاستقلال خلال شهر يوليوز الماضي، ثم أخلته بعدما وقعت محضراً مع الحكومة، المثلة في عبد السلام بكار، مستشار رئيس الحكومة السابق عباس الفاسي، وممثل عن وزير الداخلية وممثل عن عامل بجهة الرباط سلا زمور زعير، وإبريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان وأمينه العام محمد الصبار.

وعرفت هذه المسيرة، التي انطلقت من شارع محمد الخامس وتوجهت نحو المجلس الوطني لحقوق الإنسان، غياب أي تدخل أمني لقمع المحتجين على غرار الاحتجاجات الماضية التي عرفت تدخل القوات العمومية لفك احتجاجات المعطلين الذين يطالبون بتسوية ملفهم المطلي. وكان بنكيران قد صرح بأن المحضر الذي ينص على التوظيف المباشر غير قانوني، ووعده المعطلين بطرح ملفهم على الأمانة العامة للحكومة من أجل أن تقرر فيه.

خلالها شعارات ضد رئيس الحكومة متهمين إياه بالتراجع عن الوعود التي قطعها معهم بخصوص الالتزام بما تعهدت به الحكومة السابقة، فيما لم يسجل أي تدخل أمني ضد المحتجين الذين شلوا حركة السير أمام البرلمان بشارع محمد الخامس. وقد حمل المعطلون في بداية المسيرة صورة مكبرة من محضر 20 يوليوز القاضي بتوظيف حاملين للشواهد بشكل مباشر وفق مرسوم وزاري.

الرباط-حليمية بوتمارت

عاد المعطلون بقوة، من جديد، إلى التظاهر في شوارع الرباط احتجاجاً على عبد الإله بنكيران رئيس الحكومة الذي قال لهم إن التوظيف المباشر في الوظيفة العمومية خطأ ارتكبه الحكومة السابقة.

وخرجت أربع تنسيقيات، هي التنسيقية الموحدة، والتنسيقية الأولى، والوطنية، والمرابطة، صباح أمس في مسيرة غاضبة رفعوا

اتفاقية لتعزيز التعاون بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمعهد العربي لحقوق الإنسان

■ الرباط (و م ع) - أبرم المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمعهد العربي لحقوق الإنسان (يوجد مقره بتونس)، يوم السبت المنصرم، بالرباط، اتفاقية شراكة تروم، بالأساس، توسيع وتطوير علاقات التعاون المشترك القائم بين المؤسستين، والإسهام في نشر ثقافة حقوق الإنسان والتربية عليها في المنطقة العربية. وأوضح بلاغ للمجلس، توصلت وكالة المغرب العربي للأنباء بنسخة منه، أول أمس الاثنين، أن هذه الاتفاقية، التي وقع عليها إدريس إليزي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وعبد الباسط بن حسن، رئيس المجلس الإداري للمعهد العربي لحقوق الإنسان، خلال حفل اختتام الورشة الإقليمية التي نظمها الطرفان حول «دور التربية على حقوق الإنسان في السياق العربي الراهن»، تندرج أيضا في سياق العمل على «تحقيق أهداف مشتركة على أسس ثابتة وطويلة الأجل» ذات الصلة بموضوع حقوق الإنسان.

وبموجب هذا الاتفاقية، يتعاون الطرفان في إنجاز مشاريع وتنظيم دورات تدريبية مشتركة، وإعداد دراسات وبحوث لتعزيز الوعي بحقوق الإنسان والمواطنة والتربية عليها في كلا البلدين وباي بلد عربي آخر، ويتبادلان لأجل ذلك، المواد التدريبية والأدلة المنهجية للبرامج والدورات التي ينظمها كل منهما.

كما يتعهد الطرفان بتحديد وتنفيذ البرامج والأنشطة الخاصة بالموضوعات المتعلقة بحقوق الإنسان الكفيلة بالنهوض بالتربية على حقوق الإنسان والديمقراطية بالمنطقة العربية والتعاون في البحث عن تمويلها.

ولأجراء مضامين هذه الاتفاقية، اتفق الطرفان على تشكيل لجنة مشتركة، تجتمع مرتين في السنة، ويشرف عليها كل من رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان ورئيس المعهد العربي لحقوق الإنسان، لتتولى متابعة مقتضيات هذه الاتفاقية بما تتطلبه من إعداد للجوانب التنظيمية والمالية للمهمات والبرامج والأنشطة المشتركة.

إدانة التدخل "القمعي" في حقّ طلبة بالقنيطرة

اللجنة تدین التدخل القمعي في حق الطلبة وتطالب بالسراح الفوري لمعتقلي "أوطم"

أدانت لجنة محلية بمدينة القنيطرة التدخل "القمعي" والمقاربة الأمنية "القمعية الاستثنائية" التي نهجتها السلطات الأمنية بمدينة القنيطرة على إثر الأحداث التي عرفها الحي الجامعي بموقع القنيطرة يوم الأربعاء 28 مارس الماضي، حيث شهد الحي الجامعي قرب حي الساكنية تدخلا أمنيا أسفر عن اعتقال عدد من الطلبة والطالبات.

ووصفت اللجنة المحلية لمساندة الطلبة، في بيانها الذي توصلت به "هسبريس" التدخل الأمني بـ"السافر" واعتبرته "انتهاكا غير مسبوق لحرمة هذه المؤسسة ردا على تنامي الفعل النضالي الاحتجاجي من داخل الجامعة على خلفية المعركة النقابية للاتحاد الوطني لطلبة المغرب والتي تمحورت حول ملف مطلبتي يرتبط بتوفير الشروط المادية، البيداغوجية والديمقراطية للتحصیل العلمي بالإضافة إلى المطالبة بتحسين مستوى الخدمات الأساسية من داخل الحي الجامعي و خصوصا مشكل تلوث الماء الصالح للشرب".

وأضافت اللجنة، وفق ما عاينته -حسب البيان دائما- بأن السلطات الأمنية قد أقدمت على "تكسير و إتلاف العديد من مرافق الحي الجامعي و قد اقتحمت بالقوة شقق الطالبات و الطلبة و صادرت ممتلكاتهم الخاصة (هواتف نقالة، حواسيب ...) و قد وصل الأمر على لسان حال بعض الطالبات إلى محاولة اغتصابهن بعد ممارسة شتى أنواع العنف الرمزي و المادي في حقهن ما بدا واضحا من خلال آثار التعذيب الجسدي البادية على الطلبة و حالتهم النفسية المتدهورة جدا".

وحملت اللجنة "الحكومة الحالية مسؤولية التعاطي الأمني مع الحركات الاحتجاجية والأشكال النضالية للشعب المغربي في الآونة الأخير" مع المطالبة بـ"السراح الفوري للمعتقلين مع رد الاعتبار لأسرهم وعائلاتهم".

وناشدت اللجنة المحلية بالقنيطرة كل الإطارات والهيئات النقابية والسياسية والحقوقية والجمعية وكل القوى الحية للانخراط في مبادرة المطالبة بإطلاق سراح معتقلي الاتحاد الوطني لطلبة المغرب.

ويُشار إلى أن مجموعة من الطلبة بموقع القنيطرة بادروا إلى خلق "لجنة المعتقل" من أجل دعم صمود عائلات المعتقلين، والذين بلغ عددهم أزيد من 50 طالبا وطالبة، حيث تمّ الإفراج عن 47 منهم في غضون الساعة الثالثة صباحا بعد 8 ساعات من التحقيق معهم والتوقيع على محاضر، بينما لا يزال 13 منهم متابعين بتهم جنائية، بينهم 11 طالبا في حالة اعتقال بالسجن المحلي بالقنيطرة و طالبتين متابعيتين في حالة سراح.

شبيبة حزب الطليعة تهدد بمقاواة الدولة خارجيا إذا لم تفتح تحقيقا حول تعذيب نشطاء 20 فبراير

طالبت الشبيبة الطليعية بفتح تحقيق نزيه ومحاييد "حول الاعتداءات والتعذيب والتهديد بالاغتصاب التي تعرض لها مناضلو ومناضلات الشبيبة الطليعية وأعضاء حركة 20 فبراير". ووجه المكتب الوطني لشبيبة حزب الطليعة رسائل إلى رئيس الحكومة ووزير الداخلية ووزير العدل والحريات ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمدير العام للأمن الوطني، حول ما وقع ليلة الجمعة 6 أبريل 2012 أثناء الوقفة السلمية التي نظمتها حركة 20 فبراير بحي سباتة بالدار البيضاء للمطالبة بإطلاق سراح معاد بلغوات (الحاقد) و يونس بنخديم (شاعر حركة 20 فبراير).

وتقول الرسالة إن أربعة من نشطاء الحركة تعرضوا للاعتقال (سارة سوجار، علي جوات، أمين مساعد، إلهام عباوي، وديع ازمانو، عبد الغني زعمون) بعد تدخل عنيف لقوات الأمن. وتتابع الرسالة أن هؤلاء النشطاء تعرضوا، بكميسارية المقاطعة 4 بسباتة، "لكل أشكال التعذيب والتنكيل الوحشي والإرهاب النفسي وصل حد التهديد بالاعتداء الجنسي على الرفيقة سارة سوجار".

وطالبت الشبيبة الطليعية بـ "متابعة البوليس المتورط بكميسارية المقاطعة 4 في هذه الأعمال الإجرامية الشنيعة". مضيفة أنها ستتابع الدولة المغربية أمام الهيئات القضائية الدولية، في حالة عدم مبالاتها بما وقع.

Sahara : Ban Ki-Moon communique sur les évolutions du dossier

eMarrakech : « Je recommande que le Conseil de sécurité proroge le mandat de la MINURSO pour une période supplémentaire de 12 mois, jusqu'au 30 avril 2013 ».

Ainsi appela le secrétaire général des nations unies dans son rapport publié lundi à New York, le conseil de sécurité se réunissant le 17 avril pour statuer sur la question de prorogation du mandat de la Minurso, et pour évaluer les avancées du processus de paix dans la région.

Ban Ki-Moon a réitéré son appel aux protagonistes à s'engager dans des négociations substantielles se basant sur les précédents rounds de pourparlers informels tenus à Manhasset et en Suisse.

Il n'a pas manqué de rappeler au régime algérien ses responsabilités légales et humanitaires vis-à-vis des sahraouis retenues dans les camps de Tindouf, vu que le régime refuse d'autoriser l'accès du HCR aux camps afin de pouvoir y recenser les habitants, telle que fût appelé par la résolution 1979 du conseil de sécurité d'avril 2011.

Ban Ki-Moon n'a pas manqué de signaler les développements démocratiques du royaume, illustrés **par la réforme constitutionnelle et l'institution du CNDH (conseil national des droits de l'homme) conformément aux principes de Paris.**

Evoquant les risques sécuritaires dans la région, le secrétaire générale à étayé les connexions douteuses dans les camps avec les mouvances terroristes et les cartels de drogues, s'illustrant par le triple enlèvement, en octobre dernier, d'humanitaires européens à Rabbouni près de Tindouf, malgré le quadrillage sécuritaire imposé par le régime des généraux secondés par les milices armées du front Polisario.

Sahara : Ban Ki-Moon communique sur les évolutions du dossier

eMarrakech : « Je recommande que le Conseil de sécurité proroge le mandat de la MINURSO pour une période supplémentaire de 12 mois, jusqu'au 30 avril 2013 ».

Ainsi appela le secrétaire général des nations unies dans son rapport publié lundi à New York, le conseil de sécurité se réunissant le 17 avril pour statuer sur la question de prorogation du mandat de la [Minurso](#), et pour évaluer les avancées du processus de paix dans la région.

[Ban Ki-Moon](#) a réitéré son appel aux protagonistes à s'engager dans des négociations substantielles se basant sur les précédents rounds de pourparlers informels tenus à [Manhasset](#) et en Suisse.

Il n'a pas manqué de rappeler au régime algérien ses responsabilités légales et humanitaires vis-à-vis des sahraouis retenues dans les camps de Tindouf, vu que le régime refuse d'autoriser l'accès du HCR aux camps afin de pouvoir y recenser les habitants, telle que fût appelé par la résolution 1979 du conseil de sécurité d'avril 2011.

Ban Ki-Moon n'a pas manqué de signaler les développements démocratiques du royaume, illustrés par la réforme constitutionnelle et l'institution du [CNDH \(conseil national des droits de l'homme\)](#) conformément aux [principes de Paris](#).

Evoquant les risques sécuritaires dans la région, le secrétaire générale à étayé les connexions douteuses dans les camps avec les mouvances terroristes et les cartels de drogues, s'illustrant par le triple enlèvement, en octobre dernier, d'humanitaires européens à Rabbouni près de [Tindouf](#), malgré le quadrillage sécuritaire imposé par le régime des généraux secondés par les milices armées du front Polisario.

Sahara : Le SG de l'ONU pour des discussions substantielles

Le secrétaire général de l'ONU, Ban Ki-moon, a réitéré son appel aux parties pour qu'elles s'engagent dans des discussions substantielles sur le Sahara sur la base des précédents rounds de pourparlers, et en tenant compte des dernières consultations de son envoyé personnel, Christopher Ross, et appelé de nouveau à un recensement des populations dans les camps de Tindouf, en Algérie.

Le SG de l'ONU a rappelé, dans son dernier rapport sur le Sahara, rendu public lundi à New York, que durant la période examinée (avril 2011-mars 2012), les parties ont pris part à trois pourparlers informels, une réunion sur les ressources naturelles et une autre sur les mesures de confiance, en plus de la tenue par son envoyé personnel de plusieurs consultations bilatérales avec les parties. Le rapport revient sur la nouvelle Constitution au Maroc, adoptée par référendum en juillet dernier, précisant que le texte de Loi fondamentale contient des provisions relatives «à la régionalisation» et au plan d'autonomie sur le Sahara. Il relève, en outre, les actions prises par le Maroc en matière des droits de l'Homme et rappelle que dans le cadre des réformes entreprises par S.M. le Roi Mohammed VI, le gouvernement «a mis en place un Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), avec des antennes à Laâyoune et Dakhla. Celles-ci sont devenues opérationnelles depuis décembre 2011», a ajouté le secrétaire général.

Prorogation

S'agissant du recensement, et pour la 3^e année consécutive et devant le refus persistant de l'Algérie de permettre le recensement des populations des camps de Tindouf, conformément à ses obligations internationales, le secrétaire général a indiqué que le Haut commissariat aux réfugiés (HCR) «poursuivait toujours son dialogue avec le pays hôte». Il convient de rappeler que la résolution 1979 (avril 2011) du Conseil de sécurité a demandé au HCR de maintenir l'examen de l'enregistrement des populations dans les camps de Tindouf en Algérie. Abordant la situation sécuritaire, Ban Ki-moon a fait part de sa préoccupation vis-à-vis de la détérioration de la sécurité dans la région du Sahel, relevant les lacunes dans la coordination en matière de sécurité régionale, la prolifération d'armes en provenance de Libye et le manque de ressources pour la surveillance des frontières. Le rapport est, de même, revenu sur l'enlèvement des trois humanitaires européens, «un Italien et deux Espagnols, kidnappés de Rabbouni, près de Tindouf en Algérie», soulignant que, pour l'heure, «ils n'ont pas encore été libérés». Le secrétaire général a, dans ce contexte, exprimé «sa sympathie» pour les humanitaires et leurs familles et appelé à leur «libération immédiate et inconditionnelle». Concernant les mesures de confiance, il a évoqué la réunion d'évaluation et salué l'expansion du programme de visites familiales par voie aérienne et noté le succès d'un séminaire pour la culture Hassanie qui s'est tenu à Madère en septembre dernier. Il s'est également félicité des actions en matière de déminage et des efforts déployés dans ce sens pour détruire les engins explosifs.

«À la lumière des efforts constants de mon envoyé personnel, je recommande que le Conseil de sécurité proroge le mandat de la MINURSO pour une période supplémentaire de 12 mois,

jusqu'au 30 avril 2013», demande le secrétaire général de l'ONU. Ban Ki-moon a, enfin, salué son envoyé personnel pour les «efforts inlassables» déployés avec les parties en vue de parvenir à une solution politique, juste, durable et mutuellement acceptable.

Publié le : 10 Avril 2012 - MAP

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

Sahara : Le SG de l'ONU pour des discussions substantielles

Le secrétaire général de l'ONU, Ban Ki-moon, a réitéré son appel aux parties pour qu'elles s'engagent dans des discussions substantielles sur le Sahara sur la base des précédents rounds de pourparlers, et en tenant compte des dernières consultations de son envoyé personnel, Christopher Ross, et appelé de nouveau à un recensement des populations dans les camps de Tindouf, en Algérie.

Le SG de l'ONU a rappelé, dans son dernier rapport sur le Sahara, rendu public lundi à New York, que durant la période examinée (avril 2011-mars 2012), les parties ont pris part à trois pourparlers informels, une réunion sur les ressources naturelles et une autre sur les mesures de confiance, en plus de la tenue par son envoyé personnel de plusieurs consultations bilatérales avec les parties. Le rapport revient sur la nouvelle Constitution au Maroc, adoptée par référendum en juillet dernier, précisant que le texte de Loi fondamentale contient des provisions relatives «à la régionalisation» et au plan d'autonomie sur le Sahara. Il relève, en outre, les actions prises par le Maroc en matière des droits de l'Homme et rappelle que dans le cadre des réformes entreprises par S.M. le Roi Mohammed VI, **le gouvernement «a mis en place un Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), avec des antennes à Laâyoune et Dakhla. Celles-ci sont devenues opérationnelles depuis décembre 2011»**, a ajouté le secrétaire général.

Prorogation

S'agissant du recensement, et pour la 3^e année consécutive et devant le refus persistant de l'Algérie de permettre le recensement des populations des camps de Tindouf, conformément à ses obligations internationales, le secrétaire général a indiqué que le Haut commissariat aux réfugiés (HCR) «poursuivait toujours son dialogue avec le pays hôte». Il convient de rappeler que la résolution 1979 (avril 2011) du Conseil de sécurité a demandé au HCR de maintenir l'examen de l'enregistrement des populations dans les camps de Tindouf en Algérie. Abordant la situation sécuritaire, Ban Ki-moon a fait part de sa préoccupation vis-à-vis de la détérioration de la sécurité dans la région du Sahel, relevant les lacunes dans la coordination en matière de sécurité régionale, la prolifération d'armes en provenance de Libye et le manque de ressources pour la surveillance des frontières. Le rapport est, de même, revenu sur l'enlèvement des trois humanitaires européens, «un Italien et deux Espagnols, kidnappés de Rabbouni, près de Tindouf en Algérie», soulignant que, pour l'heure, «ils n'ont pas encore été libérés». Le secrétaire général a, dans ce contexte, exprimé «sa sympathie» pour les humanitaires et leurs familles et appelé à leur «libération immédiate et inconditionnelle». Concernant les mesures de confiance, il a évoqué la réunion d'évaluation et salué l'expansion du programme de visites familiales par voie aérienne et noté le succès d'un séminaire pour la culture Hassanie qui s'est tenu à Madère en septembre dernier. Il s'est également félicité des actions en matière de déminage et des efforts déployés dans ce sens pour détruire les engins explosifs.

«À la lumière des efforts constants de mon envoyé personnel, je recommande que le Conseil de sécurité proroge le mandat de la MINURSO pour une période supplémentaire de 12 mois,

jusqu'au 30 avril 2013», demande le secrétaire général de l'ONU. Ban Ki-moon a, enfin, salué son envoyé personnel pour les «efforts inlassables» déployés avec les parties en vue de parvenir à une solution politique, juste, durable et mutuellement acceptable.

Publié le : 10 Avril 2012 - MAP

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

تقرير عن الشكل النضالي ليوم 10 أبريل 2012

استمرارا في معركتها الوطنية المفتوحة الممركزة بالرباط نظمت الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب مساء اليوم الثلاثاء 10 أبريل 2012 انطلاقا من الساعة الثالثة بعد الزوال مسيرة في اتجاه وزارة العدل للتنديد بالقمع و الإعتقالات التي طالت و تطال مناضليها و مناضلاتها سواء خلال المعركة الوطنية - كما حصل يوم الجمعة الفارط - أو على مستوى الفروع المحلية - استمرار اعتقال الرفيق رضوان الخرباوي بفرع تازة المحكوم بـ 10 أشهر نافذة - و كذا للمطالبة بإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين، و الكشف عن قبر الشهيد مصطفى الحمزاوي و معاقبة مغتاليه و معاقبة مغتالي الشهيد كمال الحساني، بالإضافة إلى الإعتراف القانوني بالجمعية الوطنية و كل المطالب المادية و الديمقراطية للجمعية الوطنية، و ما لخصته الشعارات التي صدحت بها حناجر المعطلين و المعطلات و تضمنتها كلمة المكتب التنفيذي بالمناسبة، و قد عرف الإعتصام الذي تلى هذه المسيرة التحاق مناضلي و مناضلات التنسيق الميداني للأطر العليا المعطلة للتعبير عن تضامنهم مع الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب في معركتها الوطنية المفتوحة و تنديدهم بالقمع و الإعتقالات و المحاكمات الصورية التي يتعرض لها مناضلوها و مناضلاتها، و استعداد التنسيق الميداني لتجسيد النضال المشترك مع الجمعية الوطنية، و هو ما تضمنته الكلمة التي ألقاه أحد منسقي هذا التنسيق، ليتم إنهاه الإعتصام بمسيرة في اتجاه نقطة الإنطلاق و إعطاء موعد يوم غد مع مسيرة في اتجاه "المجلس الوطني لحقوق الإنسان" و الإعتصام أمامه.

معطلون يحذرون بنكيران من إقصائهم من التوظيف المباشر

بواسطة: [تاويريرت بليس](#)

بتاريخ: الثلاثاء 10-04-2012 02:43 مساء

الرباط / كادم بوطيب.

أدانت "تنسيقية الرشد 2011 للأطر العليا المعطلة" ما سمته اللاتجاوب المطلبي الذي تنهجه حكومة عبد الإله بنكيران اتجاه قضية إدماج الأطر العليا المعطلة خريجي سنة 2011 من مختلف التخصصات بشكل يتنافى مع ما هو مسطر في المرسوم الوزاري الاستثنائي رقم 2.100.11 الصادر في 8 أبريل 2011، والمنشور بالجريدة الرسمية عدد 5933 المؤرخة في 11 أبريل 2011.

التنسيقية قالت في بيان استنكاري، تلقينا نسخة منه، إنه اتضح لها بما لا يدع مجالا للشك تهرب الحكومة من الجلوس على طاولة الحوار مع الأطراف المعنية بالملف. فرغم أنه كان من المقرر أن يتم عقد لقاء مع تمثيلات الأطر العليا المعطلة، حسب البيان، بموجب وعد سابق من المسؤول الحكومي جامع المعتصم، تم مرة أخرى الإخلال بالوعد، مما يتنافى مع مبادئ وأسس الحوار الاجتماعي الذي ما فتئت الحكومة الجديدة تروج له في برنامجها الحكومي وتسوقه في مختلف الخطابات العمومية.

"تنسيقية الرشد 2011 للأطر العليا المعطلة" التي ظلت إلى حدود الساعة متمسكة بمبدأ الحوار المباشر القائم على أساس عدم المساس بالممتلكات العامة وتخريبها، تفاديا لأي احتقان اجتماعي، عملت بدل ذلك على مراسلة مجموعة من الأجهزة حتى تسمع صوتها للجهات الحكومية المعنية بملفها المطلبي، على رأسها الوزير الأول، عبد الإله بنكيران، الذي راسلته عن طريق البريد المضمون بتاريخ فاتح مارس 2012 و 15 و 16 من نفس الشهر، **دون أن تتلقى أي رد. كما قامت بإشعار أطراف أخرى بملفها، أهمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي تعهد بلعب دور الوسيط، حسب ما ورد في نص البيان.**

هذا وأكدت التنسيقية أنها وإذ تستنكر بشدة المقاربة المنتهجة من قبل الحكومة في معالجة إشكالية ملف الأطر العليا المعطلة خريجي سنة 2011، فهي تؤكد أنه في حالة الاستمرار في ذلك وصدور أي قرار يقصي هذه الفئة من حقها الدستوري في الإدماج المباشر في أسلاك الوظيفة العمومية، فستطرق أبواب القضاء في ظل تشبثها بمبدأ الحوار المؤسساتي، دون أي مساس بمصالح البلاد والعباد.

وللإشارة فإن هذه التنسيقية تأسست يوم 18 شتنبر 2011، وتتشكل من خمس مجموعات هي "الأمل 2011"، "الخضراء"، "الحكمة"، "ابن بطوطة 2011" و"الإدماج".



مسيرة الأحد تفتح ملفات سنوات الرصاص وتدين تصريحات الرميد

فبراير.كوم في الثلاثاء 10 أبريل 2012 الساعة 11:40

ينظم المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف حسب بلاغ توصل موقع "فبراير.كوم" بنسخة منه، مسيرة وطنية يوم الأحد القادم 15 أبريل، بشارع محمد الخامس بالرباط، دفاعا عن "الحق في الإدماج لضحايا سنوات الرصاص، تنفيذا لتوصيات هيئة الإنصاف والمصالحة ذات الصلة"، نظرا لما وصفه نص البيان "مراوحة ملف الإدماج الاجتماعي لمكانه" على الرغم من سلسلة الحوارات مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وأثار نفس البيان موضوع لوائح المأذونيات، مستنكرا وجود عدد من المشتبه فيهم في ممارسة انتهاك حقوق الإنسان، مطالبا بتجريدهم ومسائلتهم.

"كما استهجن تصريحات وزير العدل حول ملف المهدي بنبركة الذي كان قد اعتبر أن ملف بنبركة ليس من أولوياته، مطالبين إياه بـ"الموضوعية".



الطالب طارق حماني من داخل السجن : ننام في زنزانة مكتظة على زليجتين ك" السمك المملح"

10.04.2012 | 17h46

في رسالة من داخل السجن بعث بها طارق حماني الطالب القاعدي المعتقل على خلفية نشاطه الطلابي في المنظمة الطلابية المحصورة "الإتحاد الوطني لطلبة المغرب"، يحكي طارق معاناته هو ورفاقه من داخل السجن، و يؤكد فيها عزمه على مواصلة الإضراب.

وجاء في الرسالة التي عنوانها ب "من يوميات السجن، شهادة تعذيب" قول طارق حماني الطالب البارز في صفوف فصيل "النهج الديمقراطي القاعدي" الذي ينشط داخل الجامعات المغربية، وهو يشرح الأسباب التي أدت به إلى كتابة هذه الرسالة أن الإدلاء بشهادة التعذيب هو شئ نضالي، وهو مساهمة في كشف الحقائق الغائبة عن المجتمع أو غيبته عنه قصراً، ثم قال أنه تم توزيع الطلبة المعتقلين على " زنازين مختلفة ، إذ لا نلتقي ببعضنا بشكل تام ، أنا الآن أوجد بالزنزانة 1 " بحي الرجاء" و هي غرفة مكتظة بمعتقلي الحق العام ، ننام على "زليجتين" أي حوالي 20 سننيم ، و هيبات إذ هفوت و تجاوزت حدود "الزليجتين" فقد يتعالى الشتم و السب النابي ، فحينما تستنق ليلاً و تلاحظ في الغرفة تجد أننا كسمك سردين مستف في صندوق تماماً ، أما الروائح الكريهة خصوصاً بالليل فهي لا تطاق خاصة و أنني لا ابعد عن المراض إلا بحوالي متر واحد و هو مراض مفتوح ، أنت تنام هنا و الآخر يقضي حاجته أمامك كما توجد كذلك بعد المراض سلة النفايات ، و روائح أخرى تشعر بالاختناق فلا أجد ما أفعله غير لف وجهي في قطعة من الثياب ، فعيني حمراء تسيل بشكل مستمر ، كما أصبت بنوع من الحكمة في قدمي و أعلى الفخذ يسيل بالماء و الدم عند الحك و ينتشر في الجسم ، سيما و أنني لم اذهب إلى الحمام(دوش) لأزيد من 20 يوماً ، و حتى أن الوقت الذي أعطي لي في المرة الأولى التي دخلت فيها حمام السجن منذ إيداعي به لا تتجاوز 10 دقائق."

طارق حماني أكمل اليوم 37 يوماً من الإضراب عن الطعام، يذكر أن 12 طالبا دخلوا في إضراب مفتوح عن الطعام بكل من الراشدية، فاس وتازة، غير أن الطالب عز الدين الروسي كان أول من دخل في خطوة الإضراب عن الطعام فقد وصل يوم الثلاثاء 10 أبريل إلى اليوم 114 من الإضراب عن الطعام، وقد سبق أن نقل إلى مستشفى السويسي بالرباط بعد تدهور حالته الصحية ليلة الأربعاء 28 مارس الماضي.

طارق حماني أو جمال كما يحلو للطلبة أن ينادوه، أكمل رسالته قائلاً أن الإنسان في السجن " كالحشرات يقات على أبسط الأشياء و ينام في أسوأ الظروف، و هنا تلعب بعض العناصر المشبوهة دورها إضافة إلى بعض الموظفين عبر إيصال معطيات مغلوبة عن باقي الرفاق المضربين عن الطعام و كذا عن الجماهير الطلابية و المعركة النضالية من قبيل (أصحابك فكو الإضراب ، أصحابك باعوك، الطلبة يجتازون الامتحان ، الطلبة كيقراو و حتى واحد ماعقل عليك ، صحتك مشات ، وليتي مشلول شكون غدي يعقل عليك ، الأسرة...) .

ثم عاد بالزم من إلى الورا إلى أيام السبعينات من القرن الماضي حين كانت السجون تعج بالمعتقلين اليساريين، و الدين قضى بعضهم في إضراب مماثل عن الطعام، و قال بكلمات لا تخلو من تحد " غير أن قناعتنا فوق كل هذا و لنا في التاريخ القدوة و المثال ، فقد كان سهلاً على الشهيدة العالية سعيدة المنبهي أن تمضي 5 سنوات في السجن، غير أنها تحدث في أحلك الظروف، لتوصل صوتها و موقفها و صرخت "أنا هنا كي لا يبقى السجن غداً هنا" و كتبت وصيتها و رحلت قائلة "تذكروني بفرح" لأن قوة الموقف و القناعة الصلبة تتبع من الإيمان بحتمية النصر و الثقة في قوة الجماهير صانعة التاريخ."

الوضعية الصحية لطارق حماني تتدهور بشكل مستمر فقد قال " فقدت الآن أزيد من 10 كيلو غرام من وزني ، من 62.5 إلى 52 كيلو غرام و بدأ يستقر تقريبا في هذا الوزن، تم حملي يوم الثلاثاء 27 مارس 2012 إلى المستشفى و حقني

بمجموعة من الحقن و السيروم ، و تم رفض إجراء الخبرة الطبية مرة أخرى عكس ما جاء به الحوار الذي أجري يوم الاثنين 26 مارس 2012 و الذي حضرناه نحن المعتقلين السياسيين من جهة و مدير السجن من جهة ثانية و الأمين العام ل"المجلس الوطني لحقوق الإنسان" (الصبار) و عضوين من فرع فاس للمجلس الوطني لحقوق الإنسان حيث قدمت مجموعة من الوعود قصد تحقيق مطالبنا سواء المتعلقة بإطلاق السراح أو المتعلق بالوضعية من داخل السجن."

يذكر أن عدة هيئات حقوقية مغربية قامت بمراسلة رئيس الحكومة عبد الإله بنكيران من أجل التدخل العاجل لإنقاذ حياة المعتقلين السياسيين المضربين عن الطعام بعدد من السجون المغربية. و بلغ عدد هذه الهيئات 18 هيئة حقوقية منضوية تحت ما سمي بـ "الائتلاف المغربي لهيئات حقوق الإنسان"، هذه الهيئات وجهت رسالة مفتوحة إلى رئيس الحكومة تدق فيها ناقوس الخطر بعد أن تجاوز إضراب عز الدين الروسي 110 يوما من الإضراب عن الطعام.

الرسالة الموجهة لإبن كيران دعت إلى "الإسراع في حمل المسؤولين المعنيين على التجاوب مع المطالب المشروعة للمعتقلين المضربين عن الطعام، وتسريع إجراءات محاكمتهم وإنصافهم، والتدخل العاجل لدى المندوب العام للسجون، لوقف التضييق والتعسف ضدهم، واحترام حقوقهم."